الأمم المتحدة

A/71/865

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2017
Arabic
Original: Russian

الدورة الحادية والسبعون

البند ٣١ من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيّه نص البيان الصادر عن مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي والموجّه إلى برلمانات الدول الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والأمين العام لمجلس أوروبا فيما يتصل بالهجمات التي شُنت ضد مؤسسات مصرفية في أوكرانيا (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣١ من جدول أعمال الدورة الحالية.

(توقيع) ب. **إيلييتشيف**
القائم بالأعمال بالنيابة

210417 200417 17-05926 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن الدورة السابعة لمجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي والموجّه إلى برلمانات الدول الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والأمين العام لمجلس أوروبا فيما يتصل بالهجمات التي شُنت ضد مؤسسات مصرفية في أوكرانيا

يعرب أعضاء مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي عن استيائهم الشديد للهجمات المنفذة ضد مؤسسات مصرفية في أوكرانيا والتي بلغت ذروتها في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧. فهذه الأعمال غير المشروعة قد شلت نشاط سبيربانك وألفا بانك، وهما مؤسستان يودع فيهما ملايين من المستثمرين والعملاء أموالهم، ويعمل بهما آلاف المواطنين الأوكرانيين.

ولم تتخذ أجهزة إنفاذ القانون الأوكرانية أي خطوات لمنع الأعمال غير المشروعة التي عرضت للخطر حياة العاملين في هاتين المؤسستين وصحتهم. ولأول مرة في تاريخ أوروبا المعاصرة، حُبس بالفعل موظفو مؤسسات مصرفية في الغرف التي تعرضت للهجوم في الوقت الذي كان فيه ممثلو سلطات الدولة الأوكرانية يحرضون، من خلال بياناتهم، النازيين الجدد على ارتكاب أعمال العنف.

أما رئيس أوكرانيا، فبدلا من وفائه بالتزاماته الدستورية المتمثلة في الحفاظ على القانون والنظام، فرض جزاءات على مؤسسات مصرفية ذات رأس مال روسي ومسجلة على نحو يتفق تماما مع التشريعات الأوكرانية، ولها فائدة مشاركة كبيرة في النظام المصرفي الوطني الأوكراني وتمتثل بدقة لمقتضيات القانون الأوكراني.

ومن الواضح أن هذه الإجراءات لا تمتثل لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك التزامات أوكرانيا فيما يتعلق بمجلس أوروبا وبموجب اتفاق الانتساب بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. كما أنها تؤدي إلى تقويض بيئة الاستثمار في أوكرانيا وتفاقم الحالة الاقتصادية المزرية أصلا في البلد.

ويهيب نواب مجلس الدوما بالزملاء الأوروبيين الذين صوتوا للتصديق على اتفاق الانتساب بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا أن يستخدموا بالفعل صلاحياتهم لمنع الجرائم والعنف في أوكرانيا وتقديم تقييم كاف لإجراءات السلطات الرسمية الأوكرانية.

إن التاريخ يعلمنا أن التغاضي عن الأنشطة النازية الجديدة هو سياسة خطرة. ويجب وضع حد لسلسلة الجرائم ولاندلاع أعمال العنف في أوكرانيا.

(توقيع) ف. ف. **فولودين**
رئيس مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي
موسكو، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧